

## مسائل حسابية:

# أربعة وزراء عرب في الحكومة الاسرائيلية!

شبلې ملاحظ

في وقت يبدأ فيه إيهود باراك الانسحاب من لبنان بعد (٢١ عاماً من اول اجتياح واسع للجنوب، ترسم معالم جديدة لمعركة حاسمة أخرى في إسرائيل.

سبق ان نشرنا مقالتنا على هذه الصفحة ("النهار"، ٢١ أيار) حول تعيين وزراء فاعلين من بين العرب الاسرائيليين في الحكومة الجديدة، وهم الذين توهي جميع الاشارات ان إيهود باراك ليس مكثرًا لهم. لكن المعركة محتدمة، وانتقلت الى الحقل العام، في احتجاجات واضحة ومركزة من القيادات الفلسطينية الاسرائيلية عن "التزوير" الذي يلحق بهم من جراء تجاهل رئيس الوزراء الجديد لوجودهم.

وفي ٢٧ أيار، تناول الموضوع الباحث المعروف ميرون نيفينستي، الذي اشتهر بما سمي في السبعينات والثمانينات "مشروع المعلومات في الضفة الغربية"، اظهر من خلاله كيف ان احتلال اسرائيل للضفة وغزة لم يكن امراً بسيطاً - على خلاف ما كانت تروجه الاوساط الاسرائيلية والاميركية الموالية لها، تحاشياً للانتقادات الدولية لاسرائيل بسبب انتهاكها الصارخ لمعاهدات جنيف.

وركزت مقالة نيفينستي في شكل غير مباشر على الاشمكزاز من تجاهل الفلسطينيين في تأليف الحكومة الجديدة، وفي شكل مباشر على غريب اطوار حزب ميريترز اليساري، الذي لا يأتي جحداً هذه

مخام دولي، بروفيسور في الحقوق. من مؤلفاته الاخيرة "الكأس اللبنانية بين الامس والغد" عن "دار النهار" عنوان الكتاب على الانترنت.

www.mallat.com

الايام في استمالة الحزب اليمودي المتزمت "شاس".

وفي ٢٠ أيار، نشرت جريدة "مارتس" المستقلة - القريبة من حزب العمل - تعليقا قوياً لفيديون ليفي بعنوان "هل العرب مشمولون بكلمة "جميعهم"، اشارة الى زعم باراك التحدث باسم جميع المواطنين الاسرائيليين - تبعته في اليوم التالي مقالة تبتنها هيئة التحرير في الجريدة، وعنوانها واضح، يدعو الى ايداع "الحزب العربي في التحالف الحكومي". ولا بأس في التنويه بضموض المقالاتين من تركيز على تاريخ الاضهاد والتمييز العنصري ضد الفلسطينيين اهل البلد الاصيلين على يد القيادات اليمودية لمدة خمسين عاماً.

ولا بأس، في السياق نفسه، من العودة الى أبسط الارقام. فالاسرائيليون العرب يشكلون تقريباً ٢٠ في المئة من المواطنين في اسرائيل، ويشكلون ٥٠٠.٠٠٠ ناخب تقريباً من اصل ٣.٢ مليون ناخب مسجل، وبحسب معلومات محافظة، مارس ٧٥ في المئة من الناخبين العرب على الاقل حكمهم في الانتخاب. ويشير الرصد الاولي ان ٩٤ في المئة من بين الذين صوتوا اختاروا إيهود باراك، هذا يعني ان ٣٥٠.٠٠٠ فلسطيني اسرائيلي على الاقل صوتوا لمصلحة باراك، وهذه الارقام مثالية، ولا بد ان تتبلور في الايام القادمة.

ومعنا دقق في هذه الاصوات وغربلت، اثبتت النتائج اهمية الصوت الفلسطيني الاسرائيلي لمصلحة زعيم "اسرائيل الواحدة". فمقارنة مع انتخابات عام ١٩٩٦، خسر حزب العمل ثمانية مقاعد من اصل ٣٤ مقعداً، في حين أنجز باراك انتصاراً حاسماً كرئيس للوزراء. هذا الفرق له دلالة خاصة، لأنه يشير الى فقدان التوازن الميكاني ما بين عمل صميوني تقليدي داخل الحزب،

ورئيس للوزراء اعتمد في فوزه على المجموعات الاسرائيلية غير اليمودية في البلد. ولا بد لحزب العمل ان يجابه في المستقبل تركة قاسية من اضهاد كل ما اسمه عربي على مدى القرن، وتأثير هذا التمييز العنصري على ريادته السياسية في المجتمع كحزب. وفيما تحتاج هذه الظاهرة الى دراسة مطولة لسنا بصدها الآن، فإن الإلحاح اليوم يشتد بسبب النتائج الواضحة في ١٧ أيار، وهي، كفيما تمت مقارنتها، تسببت ان نجح باراك المرتكز على الفلسطينيين الاسرائيليين.

بل لهذا الطرح حجة اقوى: حصل باراك على ١.٧٩١.٠٠٠ صوت مقابل ١.٤٠٢.٠٠٠ صوت لبنانيين تنيهاو. هذا يعني انه لو صوت الاسرائيليون العرب لمصلحة المرشح الفلسطيني، الدكتور عزمي بشارة، الذي انسحب في آخر لحظة لصالح إيهود باراك، لاحتاج باراك الى دورة ثانية للفوز.

ولو صوّتت اغلبيّة الفلسطينيين الاسرائيليين ضد إيهود باراك في ١٧ أيار، لكان تنيهاو انتصر عليه! وفي أي حال فإن الـ ٥٢ في المئة التي جعلت من باراك المنتصر الكبير بحسب المعايير الاسرائيلية، كانت مستحيلة لولا دعم الناخب الفلسطيني الواضح لمصلحته.

أذا الاصوات الـ ٣٥٠.٠٠٠ هي التي سمحت بـ "الانتصار التاريخي الحاسم" في ١٧ أيار. لولاها، لكان السيد باراك، مرة اخرى، على قدم المساواة مع زعيم الليكود. "وبدل ان "يعذل" السيد باراك مع ناخبيه، "ويعدل" اليهم بحسب دعوة العديدين في اسرائيل، اقتصرت جميع المفاوضات لتشكل الائتلاف الحكومي، التي يتولاها رئيس طاقمه جوزف ليباعي، على احزاب الليكود، والشاس، والحزب الديني الوطني، الذين صوتوا كلهم ضد باراك، الامر الذي

عتبره الداعون للتمثيل العربي في الحكومة خلاً مطلقاً بالنسبة للقواعد الديموقراطية البيديمية، ما يجعل شبه مستحيل تصور المفهوم الدستوري الذي يتناسب معه. فالعالم الغربي يواجه اليوم ظاهرة دستورية غير مسبوقه، يتجه فيها رئيس وزراء لتأليف حكومته الى الذين أدلوا بصوتهم ضده، في حين يتجاهل ولو فكرة التفاوض مع الذين صوتوا لمصلحته.

الارقام اكثر اتساقاً. بحسب القانون الاسرائيلي الحالي، تتألف الحكومة من ١٨ وزيراً. هذا يعني انه من بين مجموعة المليون وثمانمئة ألف صوت التي أمّنت فوز إيهود باراك، من حق العرب ان يتولوا ثلاث او اربع حقائب - حقيبة وزارية - مقابل كل مئة ألف صوت لمصلحة الفائز، وليس مجرد حقيبة معزولة للسيد دراوشة بحسب امنيات معلق جريدة "مارتس". وفي الواقع، يتمتع باراك بخيارات واسعة من بين الزعماء الفلسطينيين، من الدكتور عزمي بشارة، الذي انسحب في الوقت المناسب للسماح للسيد باراك تحقيق فوزه المبين (بعكس مثلاً السيد مورديخي، الذي انسحب لأن استطاعت الرأي كانت سيئة للغاية بالنسبة له، والذي لم يفصح عن دعمه باراك الا على مضض)، الى عبد الوهاب الكراوشة وعبد الملك الهامسة، الى نجم الكنيست الجديد، السيدة حسينية جبارة. هنا "ترف الخيار الوزاري" الذي اشار اليه النائب دان مريديور، لكنه يرسو قبل كل شيء على اولئك الفلسطينيين الذين ينكر باراك حقيقة فلهم على فوزه.

\*\*\*

ولا بد من التذكير ان السكان الفلسطينيين، وهم المواطنون المسالمون الذين تغلبوا على نوازع عميقة جراء اضهاد مستمر على مدى نصف قرن ليخدلوا في "اللعبة الديموقراطية" الاسرائيلية.